

Distr.: General
26 February 2010
Arabic
Original: English/French



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٦٢٧٩ التي عقدها مجلس الأمن في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة فيما يتعلق بالعراق"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه باستقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية، ويشدد على أهمية استقرار العراق وأمنه بالنسبة لشعبه والمنطقة والمجتمع الدولي.

"ويرحب مجلس الأمن بالرسالة التي بعث بها وزير خارجية العراق في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ التي تؤكد أن حكومة العراق تؤيد النظام الدولي لعدم الانتشار وتنفيد بمعاهدات نزع السلاح وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، وتلتزم باتخاذ خطوات إضافية لامتثال لمعايير عدم الانتشار ونزع السلاح، وتلتزم أيضا بإبلاغ مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية والوكالات الأخرى المعنية بالتقدم المحرز في تنفيذ تلك التدابير وفقا للإجراءات الدستورية والتشريعية لحكومة العراق وطبقا للمعايير والالتزامات الدولية.

"ويرحب مجلس الأمن بانضمام العراق إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ليصبح الدولة الطرف السادسة والثمانين بعد المائة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

"ويرحب مجلس الأمن أيضا باعترام حكومة العراق توقيع مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية.

"ويرحب مجلس الأمن أيضا بتوقيع العراق عام ٢٠٠٨ على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبكون



البروتوكول الإضافي معروضا حاليا على البرلمان للتصديق عليه، شأنه شأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويرحب مجلس الأمن كذلك بموافقة العراق، طبقا للقانون العراقي، على تطبيق البروتوكول الإضافي بصفة مؤقتة ريثما يبدأ نفاذه.

”ويؤكد مجلس الأمن، على وجه الخصوص، أهمية تصديق العراق على البروتوكول الإضافي. ويطلب مجلس الأمن أيضا إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تُطلع المجلس في أقرب وقت ممكن على نوعية تعاون العراق مع الوكالة فيما يتصل بالضمانات، بما في ذلك إبلاغ المجلس عن التطبيق المؤقت للبروتوكول الإضافي ريثما يبدأ نفاذه.

”ويؤكد مجلس الأمن استعدادَه، بعد اتخاذ الخطوات الضرورية، للقيام باستعراض القيود المفروضة بموجب القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) المتعلقين بأسلحة الدمار الشامل والأنشطة النووية السلمية، وذلك بغرض رفع تلك القيود“.